وزارة التعليم العاليّ والبحث العلميّ
رئاسة جامعة ديالى
كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة
قسم اللُّغة العربيّة

# اختصاصُ البنيةِ في القرآن الكريمِ
## ( دراسةٌ صرفيّةٌ دلاليّةٌ )

أطروحة مُقدّمة
إلى مجلس كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة - جامعة ديالى وهي جزءٌ من متطلبات
نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللُّغة العربيّة وآدابها

من قبل الطالبة
بيداء عبد الخالق سلمان سلطان

بإشراف
الأُستاذ الدكتور عليّ عبد اللّه حسين

شعبان ١٤٣٧هـ
آيار ٢٠١٦م

## أولًا : مفهوم اختصاص البنية في العربيّة وأنواعه

### (١) مفهوم اختصاص البنية في العربيّة :

يقتضي الاصطلاح عمومًا بيان ماهية الشيء وما يميِّزه من غيره وتعداد خصائصه[١] ، ولا يخرج هذا المصطلح التركيبي عن ذلك ، إذ لم أجد في التراث المصطلحيّ أو اللّغويّ الذي راجعتهُ مَن وضعَ تحديدًا علميًا دقيقًا لهُ ، على الرّغم من استعمالهم إياه في تضاعيف الموضوعات اللُّغويّة ؛ لذلك اعتقد بضرورة وضع تحديد لمضمونه يقوم على الممازجة بين حدود الألفاظ المكونة لهُ وما ينطبق عليهِ من مصاديق لغويّة ؛ لذلك **أقول إنَّ "اختصاص البنية" مصطلحٌ يُقصدُ بهِ في هذهِ الدراسة : اخراج بناء أو لفظ من عمومه الأصلي إلى وضع ينفرد به صنفًا أو وظيفةً أو استعمالًا ، بشرط انتمائه لجنس لغوي معين .**

### (٢) أنواع اختصاص البنية في العربيّة

#### - اختصاص البنية التَّصنِيفيّ :

والتَّصنيف في اللُّغة مأخوذٌ من "صنف" ، والصِّنْفُ (( طائفةٌ من كلِّ شيءٍ ، فكلُّ ضربٍ من الأشياءِ صنفٌ على حدةٍ ... ، والتصنيفُ : تمييزُ الأشياء بعضها من بعضٍ ))[٢] .

وأشار ابن فارس إلى أنَّ "الصاد والنون والفاء" أصلٌ صحيحٌ مطّردٌ لا يخرج عن معنيين : (( أحدهما : الطائفة من الشيءِ ، والآخر : تمييز الأشياء بعضها عن بعض ، فالأول : الصِّنف ... ، والأصل الآخر : التصنيف ))[٣] ، فتمييز الأنواع ، وجعلُ سماتٍ لكلِّ بابٍ يتميز بها عن غيرهِ يعدُّ تصنيفًا[٤] ؛ وتمييزُ الشيء من غيرهِ يتمُّ من خلال جعلهِ أصنافًا ، وذلك بوضع الأشياء المتشابهة في صنفٍ واحد[٥] ؛ لذلك أطلقتُ على الاختصاص الذي يُعنى بدراسة الأبنية أو الألفاظ المميزة لقسم من الأقسام الصرفيّة من الأفعال والأسماء والصفات ، أو التذكير والتأنيث ، أوالصحيح والمعتل ، موازنةً بغيرها من تلك الأقسام الصرفيّة **اختصاص البنية التصنيفيّ** .

ومثال ذلك ما جاء في لفظ "**تصدية**" الواردة على بناء "**تَفْعلة**" في قوله تعالى :﴿ **وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً** ﴾[٦] ، إذ يرى ابن عصفور أنَّ (( **تفعلة : لم يجئ**

---

(١) ينظر : تحليل النص النحوي ١٠٦ .
(٢) العين (صنف) ٤١٨/٢ ، ويُنظر : تهذيب اللغة (صنف) ٢٠٣/١٢ .
(٣) مقاييس اللغة (صنف) ٣١٣/٣ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه ٣١٤/٣ .
(٥) يُنظر : لسان العرب (صنف) ٢٥١١/٤ .
(٦) سورة الانفال : ٣٥ .

**إلا اسمًا ، نحو: "تردية"، و"تهنئة"** ))[١]، فبناء **"تَفْعِلة"** مختصٌ بالأسماء ، فلا يكون في الصِّفات مطلقًا ، وبهذا البناء نستطيع ضبط الأقسام الصرفيّة بمعرفة الأبنية التي تميز كلّ قسمٍ منها من غيرهِ .

**- اختصاص البنية الوظيفي :**

الوظيفة في اللغة لفظٌ مأخوذٌ من "وظف" وهي (( كلمة تدلّ على تقدير شيء ))[٢] ، ويرى ابن منظور أنَّ (( الوظيفة من كلِّ شيءٍ ما يُقدَّرُ لهُ في كلِّ يومٍ من رزقٍ أو طعامٍ ،...، وجمعها وظائف والوُظُف ، ووظَّف الشيء على نفسهِ ، ووظَّفهُ توظيفًا ألزمها إيَّاهُ ))[٣] .

أما الوظيفة اصطلاحًا فهي المعنى المحصل من استعمال الألفاظ ، لذلك عُرفت الوظائف الصرفية بأنَّها : (( المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم ))[٤] ، فالوظيفة الصرفية للأسماء مثلاً هي الدلالة على المسمى ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يُعبر بهِ عن معنى واحد إذا كان مختصًا بهِ في أصل وضعهِ ، أو يدلّ على أكثر من معنى واحد إذا لم يُقيد بعلامة أوسياق ، فإذا قُيدَ بالقرائن أصبح نصًّا في معنى بعينهِ ؛ لذلك يلزمهُ فلا يفارقهُ[٥] .

أمّا ما نقصد **باختصاص البنية الوظيفي : فهو اقتصار البنية على أداء معنى وظيفيّ معين ، والتفرد به ، ويُعنى هذا النوع من الاختصاص بدراسة الوظائف الصرفيّة التي تؤديها بنية صرفية معينة ، ولاتؤدي غيرها من الوظائف الأُخر .**

ومثال ذلك ما انفرد به وزن (أفْعل) من بين صيغ الفعل المزيد بالدلالة على معنى التعريض ، الذي يُراد بهِ : جعل ما كان مفعولاً للثلاثي معرضًا لأن يكونَ مفعولاً لأصل الحدث، نحو: (سقى، وأسقى) ، إذ كانت متعدية قبل دخول الهمزة ، وظلت متعدية بعد دخولها ، فلم تؤثر في عمل الفعل لكنها أثرت في حكم المفعول بهِ ، فوقوع الفعل أصبح محتملاً بعد أن كان محققًا[٦] .

---

(١) الممتع الكبير في التصريف : ٦٠ .
(٢) مقاييس اللغة (وظف) ١٢٢/٦ .
(٣) لسان العرب (وظف) ٤٨٦٩/٦ .
(٤) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ١٥٨ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه ٢٠٨ .
(٦) أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية : ٣٥ .

- اختصاص البنية الاستعمالي :

وهو ذلك الاختصاص الذي يُعنى بدراسة الأبنية المنفردة باستعمالها مرّة واحدة ؛ إذ لم يرد عليه إلا لفظٌ واحد ، أو الأبنية والألفاظ التي تشترك في أصل وضعها ، ثم تختصّ استعمالًا كما في الأبنية المشتركة بين الاسمية والوصفية ، أو اللزوم والتعدي أو التذكير والتأنيث ، ومثال ذلك ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله : (( وممّا يُذكر ويؤنث من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف (اللسان) يُذكر ويؤنث ،ولغة القرآن التذكير ، ومجيء الجمع فيه "أَفْعِلَة"، نحو: ﴿ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾[1] ، يدلّ على ذلك ))[2] .

## ثانيًا : مسوّغات اختصاص البنية في العربيّة :

يُعد الاختصاص ضابطًا صرفيًّا مهمًا حَكَم الكثير من الأبواب الصرفيّة ، وجعل المقدرة على معرفتها أو تمييزها أمرًا ليس من الصعب الإحاطة به ؛ ولذلك كان ينبغي لي أن أحيط بالمسوّغات التي دعتني إلى القول باختصاص البنية ؛ إذ وجدتُ إشارات إلى تلك المسوّغات متناثرة في المصنفات الصرفيّة والنّحويّة عند اللغويّين القدامى ، لذا حاولت جاهدة أن أجمع تلك الإشارات لكي أتمكن من خلالها من ضبط الاختصاص في ضوء تلك المسوّغات التي بدت لي في كثيرٍ من الأحيان متداخلة ، فحاولت تقريبها إلى المسوّغ الذي يحويها ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وممّا يمكن عدّه من مسوّغات القول بالاختصاص ما يأتي :

- أمن اللبس :

إنّ تحقيق أمن اللبس أمرٌ ضروري ، فمدارُهُ اللّغة والنّحو على السّواء ؛ لأنَّ العرب تتحاشى وقوع اللّبس في كلامها فتحرص على الإبانة والوضوح ، ونلحظ هذه المسألة بصورةٍ جليّة في مصنفات الأقدمين النّحويّة والصرفيّة ؛ إذ بدت متناثرة في مصنّفاتهم اللّغويّة ، وقد سلكوا طرقًا شتى في التعبير عنها تُفهم من سياق كلامهم .

ومن المسائل الصرفيّة التي اتضح فيها الاختصاص في ضوء علة أمن اللّبس ما يأتي : قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): (( ونسبوا إلى البحرين بحرانيّ للفرق بين النسب إلى البحر ، والبحرين ))[3].

---

(١) سورة الروم : ٢٢ .
(٢) المقتصد في شرح التكملة ٨٠٢/١ .
(٣) ادب الكاتب : ٢٢٠ .

فهنا نجد ابن قتيبة يضع للنسب بناءً خاصًا ، ليشير بذلك إلى تحقيق أمن اللبس والهدف من ذلك التفريق بين النسب إلى البحر ، والبحرين ، وإلى مثل ذلك ذهب عبد القاهر الجرجاني في قوله : (( وذلك أنهم اقتضبوا للنسبِ بناءً مخصوصًا ، نحو: بُداً وعُلْوٍ ، فكذلك بني بَـــحْران بناءً خاصًا للنسبةِ ، فيُقال : بَـــحْرَانِيّ ))[١] .

قال ابن يعيش: (( فإنْ قيل : لم اختص جمع القلة بأفْعُل وأفْعَال ؟ فالجواب : أنهم لما كان بين جمع القلة والواحد من المشابهة ما تقدم ذكره من كون صيغتهِ مستأنفةً لهُ ، ويجري عليهِ كثيرٌ من أحكام المفرد من نحو عود الضمير مفردًا إليهِ ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[٢] ، وجواز تصغيره على لفظه ، ووصف المفرد بهِ من نحو بُرمة أكسار وثوبٌ أسمال ، اختاروا هذين البناءين ، لأنهما لا يكاد يوجد لهما نظير في الآحاد ؛ ليعلم أنهما للجمع ولا يقع فيهما التباس بالواحد ))[٣] .

نلحظ هنا أن ابن يعيش يطرح سؤلًا مُفادُه : لم اختص جمع القلة بأفْعُل وأفْعَال ؟

ونراه قد علل ذلك الجواب بأمورٍ منها : المشابهة بين جمع القلة والواحد من كون الصيغة مستأنفة له ، وعود الضمير مفردًا إليه ، وجواز تصغيره على لفظه ، ووصف المفرد به ، فمن أجل ذلك كله خصّوا هذين البناءين لمسوّغٍ ، وهو غياب وجود النظير في الآحاد ، فيعلم بذلك أنّهما للجمع فيتحقق بوساطته عدم الالتباس بالواحد .

وقال ابن مالك : (( الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل ألا تلحقها التاء لتأديتها معنى النسب، أو لتذكير ما وصف بها في الأصل، أو لأمن اللبس ))[٤].

قال المرادي معلقًا على ذلك : (( الثالثة : أنَّ اللبس مأمون ؛ لإختصاصها بالمؤنث ، وهو قول الكسائي والفرّاء وغيرهما من الكوفيين ، فإنْ قُصد بهذهِ الأوصاف معنى الفعل لحقتها التاء ، وذلك إذا قُصد بها أنها : فعلت أو تفعل ، نحو قولهِ تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾[٥] ))[٦].

نلحظ هنا أن ابن مالك يبين سبب عدم لحاق تاء التأنيث في الصفات المختصّة بالإناث ويعزوه إلى ثلاثة أسباب : الثالث منها أمن اللّبس ، ونجد أنّ المرادي قد بين ذلك من

(١) المقتصد في شرح التكملة ٤٦١/١ .
(٢) سورة النحل : من الآية ٦٦ .
(٣) شرح المفصل ٢٦/٥ – ٢٧ .
(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٥٤ .
(٥) سورة الحج : من الأية ٢ .
(٦) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٧٣/٢ .

خلال تعليقه على النصّ السابق ؛ إذ إنّ من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوع في اللّبس هو الاختصاص ، فلذلك لم تلحق تاء التأنيث الصفة لاختصاصها بالمؤنث ، أما إذا قُصد بهذه الأوصاف الفعل لحقته التاء .

- **التأكيد :**

خصّه ابن جني بالبحث في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب في الاحتياط" إذ قال فيه : (( اعلم أنَّ العربَ إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له ))[١] ، فالعرب لا تكتفي في الغالب بما يحقق لها الغرض المطلوب من كلامها ، وإنّما تحتاط له ؛ لضربٍ من التأكيد .

وممّا يمكن حمله على ذلك ما قاله الفارسيّ : (( وقد يصوغون في هذا الباب للمؤنث اسمًا لا يشترك فيهِ المذكر ، كقولهم : جدي وعناق وحمل ، وللأُنثى : رخل وتيْس وعنـــزٌ وحمار وأتان ، وربَّما ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إياه بالاسم ، كقولهم : جملٌ وناقةٌ ، وكبشٌ ونعجةٌ ، ووعلٌ وأرويةٌ ، **ألحقوا الهاء توكيدًا للتأنيث وتحقيقًا لهُ** ، ولو لم يُحتج إليها ))[٢] .

فنرى هنا الفارسي يبّين لنا أنَّ هناك أسماء للمؤنث لا يشترك فيها المذكر كقولهم : كبش للمذكر ، ونعجة للمؤنث ، ونراهم مع ذلك ألحقوا الاسم المختصّ بالمؤنث علامة وهي الهاء ، تأكيدًا للتأنيث وتحقيقًا لهُ . ونلحظ هنا أنَّ البنيتين قد اختلفتا فـــ(كبش) للمذكر ، و(نعجة) للمؤنث فحصل اختصاص بالبنية لكل منهما ؛ إذ إنّ البنيتين المختلفتين قد دلتا على جنس معين من النّوع نفسه، وحصل ذلك بتخصيص بنية مفردة لكل منهما من خلال وضع اسم يختصّ بمؤنثه دون مذكره ، والعكس أيضًا .

وخلاصة الأمر في هذه المسألة أنَّ (( الأصلَ كان يُوضع لكُلّ مؤنث لفظٌ غير لفظِ المذكر ، ... ، لكنهم خافوا أن تَكثُر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأنْ أتوا بعلامةٍ ، فرقوا بها بين المذكر والمؤنث ، ... ، ثمّ أنَّهم تجاوزوا ذلك إلى أنْ جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة ؛ **للتأكيد وحرصًا على البيان** ، فقالوا : كبش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة ))[٣].

---

(١) الخصائص ٣/١٠١-١١١ .

(٢) التكملة : ٣٦٤ – ٣٦٥ .

(٣) التعليقة على المقرب : ٥٩٦ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/٧٦ .

- التخفيف وكثرة الاستعمال :

وميدانهما اللّغة والنّحو على السَّواءِ ؛ إذ كثُر التعليل بهما عند العلماء ، تقول د.خديجة الحديثي: (( وبعد تتبعنا العلّة وأنواعها في الكتاب وجدناها ترد بأسماء كثيرة وفي مواضع كثيرة من الكتاب حتّى إنّ بعضها كعلّة كثرة الاستعمال، ... لاتكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب إلا في القليل النادر ))[١].

و لم يتناسَ اللغويّون القُدامى من تصريفيين ونحويين ، ظاهرة التخفيف في تفسير الكثير من المسائل الصرفية ، فالخفة والثقل مفردتان متضادتان ، فإذا كانت النفس البشريّة تنفر ممّا هو ثقيل ، ولاتركن إلا إلى ماهو خفيف ، فإنَّ ذلك التأثير قد انتقل إلى المسائل الصرفيّة والنحويّة، فاللفظ الثقيل تنفر الأسماعُ منه ، وأمّا الخفة فتطمئن إليها .

ومن المسائل الصرفيةّ التي يتضح فيها الاختصاص في ضوء هاتين الظاهرتين ما يأتي:

قال ابن جني في بيان اللازم من المتعدّي : (( ما يتعدّى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدّى، فجُعِلت الضمّة في عين ما لا يتعدَّى ؛ لقلَّتهِ ، وخصُّوا المتعدّي بالفتح والكسر ؛ لكثرتهِ ، وخفّة الفتحة والكسرة ؛ هربًا من أن يَكُثر من كلامهم ما يستثقلونهُ ... ؛ ولهذا خُصَّ ما لا يتعدى بِفَعُلَ ))[٢] .

إذ نراه يبين أنّ التعدّيَ في الأفعال أكثر من اللزوم ، ولذلك جُعلت حركة الضمة في عين الفعل اللازم ؛ لأنّه قليل الاستعمال بخلاف المتعدي ، لذلك خصوه بالضم ، وخصوا المتعدي بالفتح والكسر ؛ لكثرة استعماله ، وخفة الفتح والكسر ، خوفًا من أن يكثر في كلامهم ما هو ثقيل ، وهربًا من الثقل الذي تنفر منه الأسماع .

قال ابن يعيش: (( فإنْ قيل: و لم اختصّ أفْعُل بفَعْل ساكن العين مفتوح الفاء ؟ قيل : لخفتهِ وكثرة استعماله ، اختاروا لهُ أخف اللفظين وأقلهما حروفًا ؛ لأنّ بنية الجمع على حسب واحدهِ، فإذا كان الواحد خفيفًا قليل الحروف قلّت حروف جمعهِ وحركاته اللاحقه لتكسيرهِ ، وإذا ثقُل الواحد وكثرت حروفه كَثُر ما يلحق جمعه لما ذكرناه من أن الجمع يكون بزيادة على الواحد ))[٣] .

نجد أنّ ابن يعيش عرض سؤالًا مفادُه : لِمَ جُعل اختصاص (أفْعُل) بـــ(فَعْل) ساكن العين مفتوح الفاء في جمع القلة ؟ ونراه قد علل ذلك الاختصاص بمسوّغ التخفيف وكثرة

(١) دراسات في كتاب سيبويه : ١٩٨ .
(٢) المنصف في شرح التصريف ١٨٩/١-١٩٠ .
(٣) شرح المفصل ٢٧/٥ .

الاستعمال ؛ لأنّ المفرد عند تكسيره ينظر إلى حركاته وعدد حروفه ، فإذا قلت كان كذلك في التكسير ، وإذا كثُرت كثُر في جمعه عند التكسير ، فاختير ما هو أخف للبناء.

- **التعادل :**

إنّ أثر التعادل يظهر في بعض المسائل الصرفيّة المختصّة ، إذ إنَّ اللغويين لم يغفلوا عن الإشارة إلى هذا المسّوغ في مظانّهم اللّغويّة ، ولكنها إشارات عابرة ، إذ لم يفردوا له فصلًا في كتاب ، باستثناء تلك الأبواب الصغيرة التي أطلق عليها ابن فارس"المحاذاة"(١) ، و"الاتباع"(٢) ، بينما اطلق عليها الزركشيّ "الازدواج"(٣) ، وسماها السيوطي بـــ"التعادل"(٤).

وحدّ ابن فارس التعادل بقوله : (( أنْ يجعل كلام بحذاء كلام ، فيؤتى به على وزنه لفظًا وإنْ كانا مختلفين، فيقولون: الغدايا والعشايا ، فقالوا الغدايا لانضمامها إلى العشايا ))(٥) ، وأفرد د.عبد الفتاح الحموز لظاهرة التعادل في العربيّة بحثًا مفصلًا كشف فيه عن مفهوم "التعادل" لغةً واصطلاحًا ، مع تطبيقات ثرّة على مسائل نحويّة وصرفيّة(٦). وممّا يمكن حمله على التعادل في المسائل الصرفيّة المختصّة ما يأتي :

ما قاله ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـــ) : (( إنّما خصّ الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثّلاثي ؛ لأنّ الرباعي أقلّ والضم أثقل والأخف للأكثر طلبًا للتعادل ))(٧). فنرى هنا هنا أنّ ابن فلاح قد جعل من مسوّغ التعادل غايةً يُبيّن فيها اختصاص الأبنية من الثلاثي والرباعي، إذ جعل للثلاثي أخف الحركات وهي الفتح لكثرة دورانه واستعماله ، بينما نجده قد وضع الضّم للرباعي على اعتبار ثقل الضم وقلّة الاستعمال ، فجعل الخفيف للكثير والثقيل للقليل ، طلبًا للتعادل بينهما .

وممّا يحمل على التعادل ما اختصّت العرب به "فاعلًا" معتل اللام على"فُعّل" بخلاف القياس وعليه قوله تعالى ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾(٨) ، فـــ"غُزّى" جمع غازٍعلى غير قياس ، والقياس في في جمعه أن يكون على "فُعَلة" ، فالأصل "غزاة" إلا أنّ العدول عن هذا القياس تبدى بحذف التاء ، والتعويض عنها بتضعيف العين لتحقيق التوازن في بنية الكلمة .

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة : ٣٨٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٥٨ .
(٣) يُنظر : البرهان في علوم القرآن ٧١/١ .
(٤) الأشباه والنظائر في النحو ٢٥٣/١ .
(٥) الصاحبي في فقه اللغة : ٣٨٤ .
(٦) التعادل في العربية (بحث) :٣٣ .
(٧) المغني في النحو ١٦٨/١-١٦٩ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢٥٣/١ .
(٨) آل عمران : من الآية ١٥٦ .

وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله : (( وكذا غزًّى وعفًّى في جمعِ غازٍ وعافٍ ، ويُجمع على (فَعَلَة) نحو فسقة وكتبة ، وليس هذا باسم للجمعِ وإنما هو تكسير ؛ لأنَّه يطرد ويستمر ، فلو صغرت فسقة قلت : فُوَيْسقون ، ولا تقول : فُسيِّقة ، وقال الشيخ : إنَّ حَوَكَة نظير غَيبَ ، يعني بهِ أن الواو صُحح كما صحح الياء في غيب، والا فغيب اسم للجمع ، وحوكة هاهنا فعلة تكسير ، وقد اطرد بإزاء فُعَلَة نحو : قضاة وغُزاة ، الأصل قُضَية وغُزوة ، وهذا يختص بالمعتل اللام ، ولا يُقال: فُسَقَة ولا حُوكَةَ بضم الفاء ))[١] ، فجعل من التعادل مسوّغًا لحصول الاختصاص ، وخصّ ذلك بمعتل اللام .

- **التعويض :**

ويُقصد به أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها ، كما انتقص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة النّون[٢]. وهي من العلل التي يكثر التعليل بها في اللُّغة والنّحو .

وممّا جاء بهذا المعنى ما قالهُ ابن يعيش عند بيانهِ الإعلال الواقع في نحو : عدة وزنة : (( إنّهُ اعلالٌ اختصَّ بـــ"فِعْلة" ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ))[٣] .

إذ بيّن أنّه إعلال حصل بنقل كسرة الفاء ، التي هي الواو إلى العين . فلما سُكنت الواو ، ولم يمكن الابتداء بالساكن ، ألزموها الحذف ، فحكم الاختصاص متعلق ببناء (فِعْلة) ، وقد علل ابن يعيش هذا الاختصاص بضرورة لزوم تاء التأنيث لهذا البناء ، تعويضًا عن المحذوف من الفعلين (وعد ، وزن) عند اشتقاق المصدرين منهما (عِدة ، زِنة) ، والأصل فيهما (وِعْدة ، وِزْنة) .

- **التّغليب :**

وهو اعطاء الشيء حكم غيره[٤] ، وهو أيضًا (( إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربيّة ، إذا كان بين مدلوليهما علقة أو اختلاط ، كما في الأبوين : الأب والأم ، والمشرقين : المشرق والمغرب ، والعمرين : أبي بكر وعمر ))[٥] .

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ٩٦١/٢ .
(٢) ينظر : المحاجاة بالمسائل النحوية : ١١٦ .
(٣) شرح الملوكي في التصريف : ٣٤١ .
(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٣٠٢/٣ .
(٥) المعجم الوسيط ٦٥٨/٢ .

وبيّن الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ التغليب أكثر شيوعًا في المسائل اللّغوية المختلفة؛ لأنّه يدور في فلك تغليب حكم لغويّ أو صرفيّ على آخر ، وهو الأكثر في هذه المسألة ، ولاسيّما ما يدخل في فلك الحمل على المعنى[١] .

وممّا يحمل على ذلك ماقاله عبد القاهر الجرجاني : (( اعلم أن فاعلًا إذا كان اسمًا كُسرَ على فواعِل ، نحو : حائط وحوائط ، وخالد وخوالد ، وكذا (فاعَل) بفتح العين نحو : خواتِم في خاتَم ، ولا يكون هذا في الصفات ، لا تقول : ضارب وضوارب ؛ لأنهم فرقوا بين المؤنث والمذكر فقصروا فواعل على فاعلة ، وقالوا : فارس وفوارس ، وحسنه أن هذهِ الصفة قد غلبت واستعملت استعمال الأسماء كثيرًا نحو أن تقول : فارس ، ولا يجيء في الأكثر رجل فارس ))[٢] .

ونرى هنا أنَّ عبد القاهر الجرجاني يوضح في "باب تكسير ماكان من الأسماء على مثال فاعل" ، اختصاص تكسير "فاعل" إذا كان اسما على "فواعل " بالمؤنث، ويبيّن أنّ ذلك الجمع لايكون في صفات المذكر ، فرقًا بين المذكر والمؤنث ، إلا أنّه قد انْفَرد من ذلك "فوارس" صفة ، إذ كُسرت على "فواعل" والذي حسنه أنّ هذه الصفة قد كُثر استعمالها اسمًا من نحو قولنا : فارس عندما نطلق هذه التسمية على شخصٍ بعينه .

فنلحظ هنا أنّ هذه اللفظة قد غُلبت من خلال كثرة الاستعمال فأعطي حكم الاسم من حيث الاختصاص لها بأن كُسرت على فواعل

**- التفريق :**

إنّ من خصائص العربيّة الإبانة والوضوح وكراهيَة أن يلتبس شيء بآخر ، لذلك كان من الضروريّ مراعاة العوامل التي من شأنها العمل على إزالة الغموض وتوضيح الدّلالة ، وأشار د. تمام حسان إلى ذلك بقوله : (( التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى ، ليرفع اللبس في المعاني المختلفة ، ويؤمن الخلط بينهما في الفهم وذلك غاية عظمى من غايات اللّغة ))[٣].

ونرى أن بعضهم أسماها علة فصلٍ أو تمييز ، أي الفصل والتّمييز بين شيء وآخر بعلامةٍ فارقة .ولهذا المسوّغ أثرٌ واضحٌ في الكثير من المسائل الصرفيّة المختصة التي قال بها علماء اللّغة ، ومن ذلك ما قاله المبرِّد (ت٢٨٥هـ) : (( وكذلك قولهم في الذي أتى عليه الدَّهر :

---

(١) ينظر : ظاهرة التغليب في العربيّة ٦٦ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢/٩٠٦- ٩٠٧ .

(٣) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللّغة العربية (بحث) : ١٢٧ .

دُهْرِيّ ؛ ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدَّهر ويخافه ، والقياس : دَهْرِيّ في جميعها))[١] ، إلا أنّنا وجدنا عبد القاهر الجرجاني يوضح ذلك ويعزو هذا المسوّغ إلى الاختصاص فيقول : (( ألا ترى أنَّ الاسم المنسوب إليهِ لما كان يتغير معناه فيصير صفة ، جاء في النسب أنواعٌ من التغيير يختص بهِ ، نحو : دُهريّ بضم الدال ، ورَمَليّ بتحريك الميم ))[٢].

فنراه هنا تحدّث عن أنواعٍ من التغيير يختصُّ بها الاسم عند النسب إليه ، وهي تغييرات صوتيّة ، فعندما يُراد النسب إلى الشيخ الهرم يُقال : "دُهْرِيّ" بالضم ، أما إذا نسبَنا إلى الدهر فنقول : "دَهْرِيّ" بالفتح ؛ ليفرق بين ما ينسب إليه ، لكي يتحقق الوضوح ونأمن اللبس .

قال ابن الحاجب: (( إنَّ أفْعَل فَعْلاءَ موافقٌ لأفْعَل فُعْلَى في اللفظ ، فأرادوا أن يُفرقوا بينهما في الجمعِ فجمعوا أفعل فعلى بالواو والنون ، وامتنعوا في جمع أفعل فعلاء فرقًا بينهما ، فلذلك جاز في فُعْلَى أفْعَل الفُعْلياتُ ، نحو : كُبْرى أكْبَرَ الكُبْرَيَاتُ حملاً على مذكرهِ لمجيء جمعه أكبَرون ، ولم يجئ في فعلاء أَفْعَل فَعْلاوَاتٌ ؛ لإمتناعِ التصحيح في مُذكَّرِهِ ))[٣] .

هنا استند ابن الحاجب إلى علّة التفريق ؛ ليبين لنا كيف أنّهم خصّوا "أفْعَل فَعْلى"بجمع التصحيح السالم المذكر والمؤنث ، فرقًا بينه وبين "أفْعَل فَعْلاء" الذي امتنع فيه التصحيح كما امتنع في مذكره .

قال بحرق الحضرمي(ت٩٣٠هـ) : (( واجعل مصدر فعَّل المضعف التفعيل ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[٤] ، ﴿ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[٥] ، وهذا إذا كان صحيح اللام ، فإنْ كان معتلها فألْزِمْ في مصدرهِ التفعلة ، نحو : زكّى تزكية وصلى تصلية ))[٦] .

هنا يستند الحضرمي إلى مسوّغ التفريق ويجعل منه اختصاصًا يبين لنا فيه كيفية التمييز بين الصحيح والمعتل عند بناء المصدر من الفعل المضعف (فعَّل) ، فجعل لصحيح اللام "التفعيل" ، ولمعتلها " التفعلة" على طريق الالزام .

---

(١) المقتضب ١٤٦/٣ .
(٢) المقتصد في شرح التكملة ٣١٦/١ .
(٣) الايضاح في شرح المفصل ٥٢٢/١ .
(٤) سورة النساء : من الآية ١٦٤ .
(٥) سورة الأحزاب : من الآية ٥٦ .
(٦) الشرح الكبير على لامية الأفعال : ١٦٢ .

- الكراهة :

وميدانها اللّغة والنحو ، وشغل هذا المسوّغ قدرًا لا بأس به من العناية في كتب العلماء العرب القدامى ، ولكنّ موقفهم كان غامضًا وملبسًا ، فأحيانًا يقصدون به الجواز مطلقًا ، وأحيانًا يريدون به الجواز على ضعف ، وأحيانًا يقصدون به الامتناع وعدم الجواز ، وأكثر العلماء استعمالًا لهذا المسوّغ سيبويه ، فنجد عنده ترادفًا لهذا المصطلح فمرة يستعمل الكراهة ، ومرة أخرى يستعمل مصطلح القبح ، ومرة ثالثة يستعمل عبارة " ليس يحسن" ، كما أنّه يستعمل المصطلح أحيانًا بصيغة الفعل مثل : كرهه ، واستقبحه ، ويكرهون ، ويستقبحون[١].

وممّا يمكننا حمله على ذلك ما ذكرهُ ابن يعيش في باب جمع التكسير : (( وقالوا : شقيّ وأشقياء وغني وأغنياء وصفي وأصفياء ، جعلوا أفْعِلاء فيما اعتلت لامه نظير فُعَلاء في الصحيح ؛ وذلك أنهم كرهوا أن يقولوا : شُقَياء وغُنياء ، فتقع الياء مفتوحة وقبلها فتحة ، وذلك مما يُوجب قلبها ألفًا ، فعدلوا عنهُ إلى أفْعِلاء ))[٢] .

نرى هنا أن ابن يعيش قد اعتمد على مسوّغ الكراهة في بيان اختصاص تكسير "شقي" على "أشقياء" فخصّ تكسيره بـــ"أفْعِلاء" وجعل ذلك لمعتل اللام ؛ لأن نظيره من الصحيح "فُعَلاء" وذلك لأنّهم إذا قالوا : "شُقَياء" يحدث إعلال بالقلب ؛لأن الياء مفتوحة وقبلها فتحة ممّا يوجب قلبها ألفًا ، فكرهوا ذلك وعدلوا عنهُ إلى أفْعِلاء .

(١) يُنظر : ظاهرة الكراهة في اللغة العربية "دراسة في الصوت والبنية"(بحث) ١٦٤-١٦٥ .
(٢) شرح المفصل ٥/٨٥ – ٨٦ .

# Abstract

Morphology is regarded as the scale of Arabic and its most respectable part which represents its strength and harmony and the essence of words. This is the reason which places morphology as prior to the study of structure due to the delicacy of its details and the need of the people who work in Arabic to it.

In spite of the low knowledge of the subject ,compared to the scholars, the researcher intended to study a subject about the utterances of the Glorious Quran which is the best subject that any one should be passionate about. So, the mind was made to registering a distinguished morphological subject based on utterances of the Glorious Quran. The result was the title of this study: " Structural Exception in the Glorious Quran: A Syntactic-Semantic Study".

The parts and applications of this linguistic phenomenon are scattered among linguistic references. There wasn't any independent study that compiles, illustrates, investigates, or justifies it which is the aim of this study. It is intended to seek the guidance of the references like Sibaweh's Kitaab and the thoughts of Al Farisi , Ibn Jini , Al Jirjani , Ibn Yaeish as well as the interpreters in their efforts to interpret the utterances of the Glorious Quran and the efforts of the narrators and reciters to discover their secrets. All these resources are used to shape this study in sections and content in spite of the difficulty in understanding it, let alone investigating and liking the similar and different opinions about it.

The study consisted of an introduction and three chapters. The first chapter, which was entitled " Structural Exception in Linguistics" was a background as well as the theoretical framework of the study, while the other chapters are regarded as the practical framework. The first chapter focused on illustrating the concept of exception and it was subdivided into three sections. The first section dealt with the linguistic and terminological definitions of the terms 'exception' and 'structure' as well as the synonymous terms of exception. It also illustrated the utterances and styles that represent it according to the linguists; clarified the relation between structure and formula; and accounted for the types of exceptions and the studies that discussed it in the past and present.

The second section of the first chapter dealt with the concept of structural exception in Arabic , its types, purposes of its occurrence according to the linguists as well as mentioning illustrative examples. The third section discussed the evidences, patterns, and applications of exception in the structure of Arabic. It mentioned the regular and irregular examples. Then, the most common constraints of exception that were mentioned by linguists were discussed. After that, the linguists' styles in utilizing exception in morphological patterns and distinguishing each one of them; and the effect of exception on morphological judgment and analysis.

The second chapter was entitled "Taxonomic Structural Exception in the Glorious Quran" which was subdivided into five sections. The first section discussed taxonomic structural exception in transitivity and intransitivity. It clarified the two concepts then determined the structural exception of intransitivity in the Glorious Quran concerning bare structure and additions, then, the structural exception of transitivity in the Glorious Quran concerning bare structure and additions.

The second section dealt with taxonomic structural exception in vocalic and non-vocalic forms. It discussed the two concepts ,then, determined the structural exception of vocalic and non-vocalic forms in the Glorious Quran.

The third section addressed taxonomic structural exception in feminine forms. It discussed the concept and the markers of feminine gender. Then, it determined the structural exception in feminine forms that end in reduced and extended alif in the Glorious Quran.

The fourth section dealt with taxonomic structural exception in nouns and adjectives. It illustrated the concepts of noun and adjective and the difference between them. Then, it determined the structural exception of nouns and adjectives in the Glorious Quran.

The fifth section discussed taxonomic structural exception in plurals. It clarified the concept of plural and its types. Then, it determined the structural exception of regular and irregular plurals in the Glorious Quran and exception in masculine and feminine forms of irregular plurals, the difference between plural

nouns and plural adjectives in the Glorious Quran, as well as the exception in /i/ nucleus and /u/ nucleus verbs in the Glorious Quran.

The third chapter was entitled "Function and Usage - Structural Exception in the Glorious Quran". It was classified into two sections the first section discussed function - structural exception in the Glorious Quran, while the second one dealt with usage - structural exception in the Glorious Quran. This chapter addressed two concepts: the first is usage exceptional forms which are the forms that are used only once in the Glorious Quran with only one utterance; and the second is noun/adjective, transitive/intransitive, shared- status, yet exceptional usage forms. Then, it discussed exceptionally pluralized vocabulary forms in the Glorious Quran.

The study ended with its results and conclusions that included the most important findings like the existence of nearly eighty exceptional structure in the Glorious Quran, most of them are nominal.

There are certain things about the methodology of format in this study that need to be clarified :

1-Every morphological term was discussed as briefly as possible for the reason of guidance during discussion.

2-The researcher did not mention the name of the authors cited from within the text. As with theses and dissertations, the researcher only mentioned their type for the reason of economy. The scholar's death year was mentioned only when he is introduced to avoid repetition.

3-The variation in the size of writing is due to the variation in the sophistication of the content of each concept discussed which is presenting a text with quality rather than quantity.